أنباء مصرية

طالب بعرضها على البرلمان خلال 15 يوماً لمناقشتها

السيسي يوجّه وزير الداخلية باقتراح تشريعات لضبط الأداء الأمني

شرم الشيخ ـ ناهد إمام وأ.ش.أ

أكد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أن السلطات الممنوحة لبعض أعضاء الجهات الأمنية إنما تعنى في المقام الأول بتمكينهم من الحفاظ على أرواح وممتلكات ومصالح المواطنين، بهدف إرساء قواعد الأمن والنظام في البلاد وذلك في إطار من التقدير والاحترام المتبادل بين الجانبين.

وشدد السيسي، خلال لقائه بوزير الداخلية اللواء مجدي عبدالغفار، بشرم الشيخ أمس، على أنه على الرغم من عدم انسحاب بعض التصرفات غير المسؤولة لعدد من أفراد جهاز الشرطة على هذا الجهاز الوطني الذي قدم العديد من التضحيات والشهداء من أجل حماية الوطن والدفاع عن المواطنين، إلا أنه يتعين مواجهة تلك التصرفات بالقانون لوقفها بشكل رادع ومحاسبة مرتكبيها، وهو الأمر الذي قد يقتضي إدخال بعض التعديلات التشريعية أو سن قوانين جديدة تكفل ضبط الأداء الأمني في الشارع المصري بما يضمن محاسبة كل من يتجاوز في حق المواطنين دون وجه حق.

ووجه الرئيس السيسي بعرض هذه التعديلات التشريعية على مجلس النواب خلال 15 يوما لمناقشتها.

وصرح السفير علاء يوسف المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس السيسي اطلع خلال اللقاء على آخر المستجدات على صعيد الأوضاع الأمنية الداخلية ولاسيما في أعقاب بعض الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد.

وأكد السيسي أن مصر وشعبها يقدرون تضحيات وجهود رجال الشرطة الشرفاء الذين يسهرون على تحقيق الأمان والاستقرار لمصر وشعبها، ويساهمون في تحقيق نهضتها وتقدمها، بل ويرفضون أي تجاوزات فردية بحق المواطنين.

وفي وقت سابق، أكد مصدر أمني رفيع المستوى بوزارة الداخلية إلقاء القبض على رقيب الشرطة المتهم بقتل سائق الدرب الأحمر على سبيل الخطأ.

وأضاف المصدر الأمني أنه تم نقل رقيب الشرطة المتهم إلى المستشفى نظرا لإصابته باشتباه ما بعد الارتجاج وكسور في معظم أنحاء الجسم وعدد من الجروح القطعية، مشيرا إلى أنه تم التحفظ عليه داخل المستشفى مع تشديد الحراسة الأمنية عليه.

وكان مئات المواطنين قد حاصروا مديرية أمن القاهرة احتجاجا على قتل رقيب شرطة لمواطن في منطقة الدرب الأحمر جنوب القاهرة. وكشف مصدر أمني أن رقيب شرطة أطلق الرصاص على سائق من سلاحه الشخصي بسبب خلاف فردي، ما أدى إلى وفاة السائق وصوله إلى مستشفى أحمد ماهر، وعقب ذلك أمسك الأهالي بالشرطي محاولين قتله. وأضاف أن قوات الأمن قامت بإنقاذه من بين أيديهم ونقله للمستشفى في حالة خطرة حيث تبين إصابته بنزيف داخلي وارتجاج وجروح عميقة وكسور.

وقال المصدر الأمني إن عشرات المواطنين تجمعوا أمام مبنى مديرية أمن القاهرة بشارع بورسعيد بالدرب الأحمر احتجاجا على الحادث ونجحت قوات الأمن في تفريقهم.

من جانبه، كشف اللواء خالد عبد العال مساعد وزير الداخلية لأمن القاهرة تفاصيل الواقعة وقال إنه أثناء قيام رقيب شرطة من قوة النقل والمواصلات بصحبة أحد أقاربه بشراء بعض البضائع من المنطقة بمحيط مديرية الأمن حدثت مشادة بينه وبين سائق يدعى محمد عادل إسماعيل وشهرته عادل دربكة قام على إثرها رقيب الشرطة بإخراج سلاح ناري عهدته لفض الاشتباك إلا أنه خرجت طلقة منه نتج عنها مقتل السائق.

وأكد أن الوزارة لن تتراجع عن تطبيق القانون وستتم إحالة الشرطي المتهم لمحاكمة عاجلة.

وعلى خلفية الحادث، التقى عبد العال بشقيقة المواطن الذي قتل بالرصاص بمنطقه باب الخلق، متعهدا بمباشرة التحقيق. هذا، ووجه عدد من أهالي السائق رسالة إلى المسؤولين قائلين، «دم دربكة في رقبتكم وإحنا عاوزين حقه بالعدل والقانون»، وأضاف عدد من السيدات، «إحنا عايزين الدولة تأخذ حقنا وحق ولادنا».

إلى ذلك، انتهت مشرحة زينهم، من تشريح جثة سائق الدرب الأحمر وتم تسليم جثمان السائق إلى ذويه.

وأكدت المشرحة، أن المجني عليه تلقى طلقة نارية في الرأس أدت الى كسر الجمجمة ونزيف بالمخ وتهشم الجزء الخلفي من رأسه بالكامل، مشيرة إلى أنه تم الانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة لدفن الضحية بمقابر عائلته، على أن تنتهي من التقرير النهائي خلال أيام وتسليمه إلى النيابة. من جهه اخرى، نفى مصدر أمني بمديرية أمن القاهرة ما نشره أحد المواقع الإخبارية حول إغلاق أقسام شرطة السيدة زينب وعابدين والدرب الأحمر وذلك في أعقاب مقتل سائق برصاص رقيب شرطة على سبيل الخطأ بمنطقة الدرب الأحمر.

وأكد المصدر الامني أن الخبر عار تماما من الصحة، ومؤكدا انتظام العمل بجميع أقسام الشرطة بالعاصمة.

وعلى صعيد آخر، يفتتح الرئيس السيسي، اليوم السبت، أعمال منتدى «أفريقيا 2016» الذي تنظمه مصر بالتعاون مع منظمة الكوميسا، بمدينة شرم الشيخ تحت مظلة مفوضية الاتحاد الأفريقي، ويهدف المنتدى الذي يعقد على مدار يومي 20 و21 فبراير إلى تعزيز التجارة والاستثمار في القارة الأفريقية.

ومن المنتظر مشاركة ما يزيد على 1500شخص في المنتدى يتقدمهم رؤساء السودان، ونيجيريا، وتوجو، والغابون، وغينيا الاستوائية، ورئيس وزراء إثيوبيا، بالإضافة إلى عدد من الوزراء وكبار المسؤولين الأفارقة المعنيين بقطاعات التجارة والاستثمار، وقادة وممثلي المنظمات التنموية الإقليمية والدولية، وممثلي مجتمع الأعمال المصري والأفريقي العاملين بقطاعات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات، والتجارة، والزراعة، والصحة، والخدمات المالية.

ويأتي المنتدى استكمالا للجهود المصرية المبذولة لدفع مسيرة التنمية في أفريقيا وتعزيز الشراكات الاقتصادية بين دولها وتحقيق التكامل الإقليمي، لاسيما بعد تنظيم مصر لقمة التكتلات الأفريقية الثلاثة في يونيو الماضي، والتي أطلقت اتفاقية التجارة الحرة بين الكوميسا والسادك ومجموعة شرق أفريقيا كأكبر تكتل تجاري داخل القارة.

ومن المقرر أن يناقش المنتدى الدور المصري كمساهم رئيسي في عملية التنمية بالقارة الأفريقية، وكبوابة جاذبة للاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى النفاذ إلى الأسواق الأفريقية، فضلا عن سبل تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول الأفريقية، والارتقاء بدور القطاع الخاص الأفريقي كقاطرة رئيسية لتنمية القارة، وبناء شراكات بينه وبين الحكومات الأفريقية وشركاء التنمية الدوليين، خاصة في ضوء تزايد الاهتمام الدولي بالاقتصاد الأفريقي بعدما تعدى الناتج المحلي الإجمالي للقارة حاجز الـ 2 تريليون دولار.

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي خلال لقائه بوزير الداخلية اللواء مجدي عبدالغفار في شرم الشيخ أمس (أ.ف.ب)

السيسي يفتتح اليوم منتدى «أفريقيا 2016» بمشاركة 1500شخصية

القبض على رقيب الشرطة قاتل سائق الدرب الأحمر

تحليل إخباري

3 دوافع لاهتمام مصر بأمن الخليج

محمد البدري

تشكّل منطقة الخليج العربي طرفا أصيلا على قدر كبير من الثبات والاستمرارية في سياسة مصر واستراتيجية الأمن القومي المصري، وفي المقابل، يحظى الدور المصري في الحفاظ على أمن الخليج بقبول وترحيب من دول مجلس التعاون الخليجي، التي تدرك أن القاهرة ليس لها أي أطماع بالمنطقة، وأن مساندتها تنبع من قناعة راسخة بحتمية دعم الدول العربية الشقيقة ومعاونتها.

وانطلاقا من هذه الحقائق العملية والتاريخية، جاء تأكيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، خلال لقائه الوفد الإعلامي الكويتي في القاهرة، الأربعاء الماضي، على استعداد مصر للدفاع عن أشقائها في الخليج حال تعرضهم لتهديد مباشر، وتشديده على أن «الجيش المصري هو جيش كل العرب».

ويمكن القول بقدر كبير من الاطمئنان، إن هناك نوعين من المحددات التي تشكل السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج منذ ثورة 23 يوليو 1952 وحتى الوقت الحالي، وهما: المحددات الإستراتيجية، والاقتصادية، وترتبط هذه المحددات ارتباطا مباشرا بالأمن القومي المصري بأبعاده الإستراتيجية، العسكرية والسياسية والاقتصادية والتنموية.

ويتمثل ذلك في الآتي:

1ـ الارتباط العضوي بين أمن الخليج العربي وأمن البحر الأحمر، حيث يرتبط مضيقا هرمز وباب المندب بقناة السويس ارتباطا وثيقا على المستوى الاستراتيجي، ما يعني أن الأمن الوطني لمصر يتأثر بالضرورة ببيئة الأمن في الخليج وبحر العرب، كما يتأثر الأمن في هذه المنطقة بالتطورات في البحر الأحمر والدول المطلة عليه.

ومن هنا تكرس إيمان راسخ في إدراك ويقين صانع القرار المصري بأن الحفاظ على أمن الخليج هو جزء أصيل من صون الأمن القومي المصري الذي هو بدوره مكون رئيسي للأمن القومي العربي.

2 ـ قناعة نظم الحكم المتواترة في مصر منذ عهد محمد علي باشا وحتى الوقت الراهن، بأن أحد مرتكزات وثوابت الدور القيادي لمصر في العالم العربي، يتمثل في ضرورة حرص القاهرة على ضمان عروبة الأمن في الخليج والاضطلاع بدور محوري في أي ترتيبات للأمن في هذه المنطقة، وذلك من منطلق حقيقة أن مصر تمثل ضمانة أمنية للخليج.

3ـ تمثل العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، أهمية كبرى لجهة تحقيق أهداف مصر التنموية، فمن جهة تستوعب دول الخليج فائض سوق العمل المصري، حيث تقدر أعداد العمالة المصرية بها بالملايين، والتي تعتبر صاحبة النصيب الأكبر من تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وهي التحويلات التي تمثل بندا رئيسيا في ميزان المدفوعات المصرية.

من جهة أخرى، يقدر حجم الاستثمارات الخليجية في مصر بمليارات الدولارات، وهي تشمل قطاعات عديدة من العقار والصناعة إلى الخدمات والمواد الغذائية، فضلا عن السياحة الخليجية إلى مصر على مدار العام.

وفي ضوء التطورات الإقليمية الراهنة التي تشهدها المنطقة، من المرجح أن تكرس السياسة الخارجية المصرية ثوابتها بشأن الحفاظ على أمن الخليج، على قاعدة الارتباط الوثيق بين المرتكزات الاستراتيجية والاقتصادية للأمن الوطني المصري من جهة، وبين اعتبارات المصلحة الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي وضرورات صيانة الأمن القومي العربي من جهة أخرى.

وصفوة القول، إنه من منظور الأمن القومي المصري، فإن القاهرة مدعوة للقيام بدور« القابض على الميزان» في المنطقة بحيث تتحرك، سياسيا وديبلوماسيا واستراتيجيا، على النحو الذي يمنع من انفراد قوة إقليمية وحيدة بالسيطرة على الخليج.

«نظراً للمواقف اللبنانية التي لا تنسجم مع العلاقات الأخوية بين البلدين»

السعودية توقف مساعداتها العسكرية للبنان بقيمة 4 مليارات دولار

عواصم ـ عمر حبنجر و«واس»

صرح مصدر مسؤول بأن المملكة العربية السعودية دأبت وعبر تاريخها على تقديم الدعم والمساندة للدول العربية والإسلامية، وكان للجمهورية اللبنانية نصيب وافر من هذا الدعم والمساندة، فقد وقفت المملكة إلى جانب لبنان في كل المراحل الصعبة التي مر بها وساندته دون تفريق بين طوائفه وفئاته، وهو أمر يعرفه جميع اللبنانيين ولسنا بحاجة إلى التدليل عليه، وكان آخر ذلك ما أعلنته من دعم للجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي حرصا منها على ما يحقق أمن لبنان الشقيق واستقراره ويحافظ على سيادته، ورغم هذه المواقف المشرفة، فإن المملكة العربية السعودية تقابل بمواقف لبنانية مناهضة لها على المنابر العربية والإقليمية والدولية في ظل مصادرة ما يسمى حزب الله اللبناني لإرادة الدولة، كما حصل في مجلس جامعة الدول العربية وفي منظمة التعاون الإسلامي من عدم إدانة الاعتداءات السافرة على سفارة المملكة في طهران والقنصلية العامة في مشهد التي تتنافى مع القوانين الدولية والأعراف الديبلوماسية والتي حظيت بتنديد من كل دول العالم، ومن مجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية الأخرى، فضلا عن المواقف السياسية والإعلامية التي يقودها ما يسمى «حزب الله في لبنان» ضد المملكة العربية السعودية، وما يمارسه من إرهاب بحق الأمة العربية والإسلامية.

وأفاد المصدر بحسب وكالة الأنباء السعودية (واس) بأن المملكة العربية السعودية ترى أن هذه المواقف مؤسفة وغير مبررة ولا تنسجم مع العلاقات الأخوية بين البلدين، ولا تراعي مصالحهما، وتتجاهل كل المواقف التاريخية للمملكة الداعمة للبنان خلال الأزمات التي واجهته اقتصاديا وسياسيا.

وأضاف المصدر المسؤول أنه في ظل هذه الحقائق فإن المملكة قامت بمراجعة شاملة لعلاقاتها مع الجمهورية اللبنانية بما يتناسب مع هذه المواقف ويحمي مصالح المملكة، واتخذت قرارات منها:

أولا: إيقاف المساعدات المقررة من المملكة لتسليح الجيش اللبناني عن طريق الجمهورية الفرنسية وقدرها 3 مليارات دولار أميركي.

ثانيا: إيقاف ما تبقى من مساعدة المملكة المقررة بمليار دولار أميركي المخصصة لقوى الأمن الداخلي اللبناني.

وأضاف المصدر أن المملكة العربية السعودية وقد عملت كل ما في وسعها للحيلولة دون وصول الأمور إلى ما وصلت إليه، لتؤكد في الوقت ذاته وقوفها إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق بكل طوائفه، وأنها لن تتخلى عنه وستستمر في مؤازرته، وهي على يقين ان هذه المواقف لا تمثل الشعب اللبناني الشقيق.

واختتم المصدر تصريحه بأن المملكة العربية السعودية تقدر المواقف التي صدرت من بعض المسؤولين والشخصيات اللبنانية بمن فيهم دولة رئيس الوزراء تمام سلام والتي عبروا من خلالها عن وقوفهم مع المملكة وتضامنهم معها وتعرب عن اعتزازها بالعلاقة المميزة التي تربط المملكة العربية السعودية بالشعب اللبناني الشقيق، والتي تحرص المملكة دائما على تعزيزها وتطويرها.

وتعليقا على قرار السعودية، قال رئيس مجلس الوزراء تمام سلام في بيان: «إننا ننظر الى هذه الخطوة باعتبارها أولا وأخيرا شأنا سياديا تقرره المملكة وفق ما تراه مناسبا»، مؤكدا ان «لبنان، العربي الهوية والانتماء، حريص أشد الحرص على علاقاته الأخوية مع أشقائه العرب وبخاصة مع المملكة العربية السعودية. ونحن نعتبر أن أي ضيم يصيب إخواننا في المملكة أو في باقي أنحاء الخليج العربي إنما يصيبنا في الصميم».

وتابع: «إننا إذ نعبر عن أسمى آيات التقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وإخوانه في القيادة السعودية وأبناء الشعب السعودي الكريم، نتمنى إعادة النظر بالقرار الخاص بوقف المساعدات عن جيشنا وقواتنا الأمنية».

من جانبه، قال الرئيس سعد الحريري في بيان: «اننا مع تفهمنا التام لقرار المملكة العربية السعودية، وإدراكنا لحجم الألم الذي وقع على الاشقاء السعوديين، عندما استنسب وزير الخارجية، ان يتخذ قرارا يجافي المصلحة اللبنانية والإجماع العربي، نتطلع الى قيادة المملكة لأن تنظر الى ما يعانيه لبنان بعين الأخ الكبير. ونحن على يقين، بأنها لن تتخلى عن شعب لبنان مهما تعاظمت التحديات واشتدت الظروف».

لبنانياً، كانت العاشرة من صباح أمس الجمعة الموعد المحدد لتسلم الحكومة وثائق صحيحة مؤكدة موافقة الجهات الروسية المختصة على استيراد النفايات من لبنان. وقد جاء الجواب بكتاب الى مجلس الإنماء والإعمار أمس تعتذر فيه شركة شيتوك عن عدم تمكنها من تقديم المستندات المطلوبة ضمن المهلة المحددة، وبالتالي فإن الحكومة اللبنانية تعتبر موافقتها الميدانية لهذه الشركة ملغاة.

وكانت جلسة مجلس الوزراء الخميس أشبه بسوق عكاظ سياسي لخص مداولاتها الوزير رشيد درباس بقوله: خرجت من الجلسة لأنني لم أفهم شيئا، سوى اننا سنصبح جمهورية زبالة.

وتناوب على الكلام 22 وزيرا لتصل المناقشات الى العودة لخيار المطامر.

الرئيس سلام أكد ان الشركة البريطانية جدية لكنها لم تتلق المساندة المطلوبة من روسيا، مما يشير الى حلقة مفقودة، لذلك ستكون عودة الى المطامر.

رئاسيا، الجمود أيضا مازال يتحكم بالملف على الرغم من التطورات السياسية الأخيرة والتحالفات، وقد نفى رئيس مجلس النواب نبيه بري امس انضمامه الى حلف رباعي يضم المستقبل والكتائب والمردة بوجه العماد عون وحزب الله.

الرئيس سعد الحريري لفت عبر «المستقبل» الى ضرورة ان لا تؤثر الصراعات الخارجية على الداخل اللبناني، وأشار الى أهمية تدوير الزوايا لتجنيب البلد أي أزمات جديدة.

الحريري زار البطريرك الماروني بشارة الراعي في بكركي أمس، وبعد خلوة معه قال: الزيارة تأتي في اطار التواصل القائم مع سيد بكركي، معلنا ان موضوع رئاسة الجمهورية وانتخاب الرئيس واللعبة الديموقراطية العنوان الأساسي لهذا اللقاء، وجدد الإشارة الى وجود ثلاثة مرشحين للرئاسة ويجب انتخاب احدهم وسيكون اول المهنئين للفائز، وتمنى على جميع النواب النزول الى المجلس وانتخاب الرئيس.

ومن بكركي انتقل الحريري الى طرابلس لزيارة مفتي المدينة الشيخ مالك الشعار وأدى صلاة الجمعة بمعيته في المسجد المنصوري الكبير، واقيم غداء تكريمي له بحضور وزراء ونواب وفعاليات المدينة، انما اعتذر الرئيس نجيب ميقاتي لوجوده في بيروت، والوزير اشرف ريفي ايضا لوجوده في العاصمة، كما غاب عن استقبال الحريري في طرابلس الوزير السابق فيصل كرامي.

وفي حين كان الحريري يؤدي صلاة الجمعة في طرابلس كان ميقاتي يصلي الجمعة الى جانب مفتي الجمهورية الشيخ عبداللطيف دريان في المسجد العمري الكبير في وسط بيروت.

الرئيس سعد الحريري خلال زيارته طرابلس لاداء صلاة الجمعة بحضور المفتي الشيخ مالك الشعار (محمود الطويل)

سلام: نتمنى من خادم الحرمين إعادة النظر في القرار.. والحريري: نتطلع لأن تنظر المملكة إلى لبنان بـ «عين الأخ الكبير»

بري ينفي الانضمام إلى حلف رباعي يضم المستقبل والكتائب والمردة بوجه حزب الله وعون

تقرير إخباري

رئاسة الحكومة اللبنانية الوجه الآخر لـ «الأزمة الرئاسية»

بيروت: يقال إن موضوع رئاسة الحكومة هي القطبة المخفية في الأزمة الرئاسية والوجه الآخر لها والعقدة غير المرئية فيها. فإذا كان حزب الله لم يتقبل اتفاق فرنجية ـ الحريري في باريس، فلأن هذا الاتفاق قام على معادلة ومقايضة: فرنجية في قصر بعبدا مقابل الحريري في السرايا الحكومي، وبالتالي فإن فرنجية الذي توجه الى باريس بعلم حزب الله وبضوء أخضر منه، ذهب بعيدا في اتفاقه مع الحريري والى أكثر مما هو مسموح ومتاح له. فلم يكن لقاء باريس مجرد لقاء «تفاوضي» لتبادل أفكار وعروض واستعدادات، ولم يتطلب الأمر أكثر من لقاء لإبرام اتفاق تضمن تفاصيل حساسة وشمل ترتيبات المرحلة المقبلة، مرحلة ما بعد انتخاب الرئيس، بدءا من رئاسة الحكومة. ومثل هذا الاتفاق، حتى لو كان «شخصيا» وملزما فقط لفرنجية ويعبر عن موقفه، لا يتم بين شخصين وإنما بين فريقين لأنه اتفاق سياسي تترتب عليه التزامات ومفاعيل مستقبلية. ولم يتأخر الوقت حتى تأكد أن حلفاء أساسيين لفرنجية والحريري في فريقي 8 و14 آذار لم يكونوا في أجواء هذا الاتفاق ولا يوافقون عليه.

وإذا كانت المفاوضات بين الحريري وعون في مرحلة سابقة لاتفاقه مع فرنجية، نجحت في تشكيل حكومة جديدة وأخفقت في الملف الرئاسي، فلأن الحريري لم يشأ أن يعطي موافقته آنذاك (قبل عام) على وصول عون الى رئاسة الجمهورية، في حين أنه لم يكن متأكدا من وصوله هو الى رئاسة الحكومة لأن الظروف والمعادلة الإقليمية التي أملت عليه وجوده في الخارج ما تزال قائمة، لا بل زادت حدة وتعقيدا.

الاشتباك الإقليمي لم يتراجع لا بل ازداد حدة وضراوة. وهذا ما يؤدي الى نتيجتين: الأولى هي تعذر فك الارتباط بين الملف اللبناني (ومن ضمنه الرئاسي) والوضع الإقليمي، والثانية هي صعوبة الفصل في لبنان بين الملفين الرئاسي والحكومي، فليس ممكنا انتخاب رئيس للجمهورية من دون اتفاق مسبق ومتلازم على الحكومة المقبلة رئيسا وتركيبة، إضافة الى قانون الانتخابات وتفاصيل أخرى تتعلق بالمراكز الأساسية مثل قيادة الجيش ورؤساء الأجهزة الأمنية وحاكمية مصرف لبنان، إضافة الى ملف النفط. وهذا ما اصطلح على تسميته التسوية الشاملة على أساس السلة الواحدة. في الفترة الأخيرة طرأ تحول في موقف السيد حسن نصرالله، إذ، ومع استمراره في دعمه الثابت للعماد عون، لم يعد متمسكا بـ «التسوية والسلة». وفي هذا الموقف الجديد، بدا حزب الله إما أنه يكتفي بانتخاب عون من دون مقابل وهذا مكسب له، أو أنه لا يريد تقديم أي التزام الآن فيما خص رئاسة الحكومة ومازال يرى أن عودة الحريري الى السرايا لم يحن أوانها بعد وظروفها لم تكتمل.

وفي المقابل، فإن الحريري يندفع في اتجاه إيصال فرنجية الى رئاسة الجمهورية. فمن جهة يبعث برسالة الى حزب الله مفاده أنه يرفض عرضه القائل إن «عودته الى رئاسة الحكومة ثمنها انتخاب عون»، ومن جهة ثانية هو متأكد من أن وصول فرنجية الى رئاسة الجمهورية يعني حتما وصوله هو الى رئاسة الحكومة وبالأكثرية النيابية ذاتها، وبالتالي ليس في حاجة لا الى حزب الله ولا مضطرا الى تقديم تنازلات كي يعود الى رئاسة الحكومة، وهو ما قصده بقوله إنه يعود بشروطه وأنه ليس «راكضا» وراء رئاسة الحكومة.

السؤال المركزي المطروح اليوم عما إذا كان الحريري يقبل بانتخاب عون رئيسا يقابله سؤال مركزي مواز عما إذا كان حزب الله يقبل الحريري رئيسا للحكومة من دون شروط؟!